الرسائل الرئيسية

معايير للتنمية

المعايير: عوامل التحفيز غير المعلنة للتنمية

يسير العالم وفق قواعد ومعايير غير معلنة، وهي أيضاً غير منظورة عندما تؤدي وظيفتها، مثل القابس الذي يناسب المقبس، والكيلوغرام الذي يزن نفس الشيء في مدينة «نيروبي» كما هو في مدينة «نغبور»، أو الباركود الذي يصدر صوتاً مميزاً عند قراءته على علبة الحليب أو عند تسجيل حاوية الشحن في البحار. فالمعايير- القواعد المشتركة التي تضمن الاتساق والتوافق والجودة - ليست مجرد أمور فنية، بل هي بنية تحتية أساسية لا تقل أهمية عن الطرق أو الموانئ في تحقيق الرخاء والازدهار. فإذا عوملت هذه المعايير كمنصة انطلاق، فسوف تسهم في دفع عجلة التنمية، وإذا تحولت إلى قيود خانقة، فستؤدي إلى عرقلة مسيرتها.

ولم تكن المعايير قط أكثر أهمية مما هي عليه اليوم. فهي ذات أهمية بالغة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في وقتنا الحالي، وخاصة في ظل ما نشهده من تطور تكنولوجي متسارع وتأثيرٍ للعولمة، مقارنة بما كانت عليه الحال بالنسبة للاقتصادات المتقدمة عندما كانت تمر بمراحل تنموية مماثلة. وخلال السنوات الخمس والعشرين الماضية، تم اعتماد عدد كبير من المعايير الدولية التي تغطي الآن معظم أنشطة التجارة العالمية، والتي أصبحت تخضع في أغلبها لإجراءات غير جمركية ترتبط بالمعايير. ويعكس هذا التحول مدى تعقيد سلاسل التوريد، وهيمنة الرقمنة على التجارة، وتزايد المخاوف من المخاطر المجتمعية والبيئية التي تتفاقم باستمرار. واليوم أصبح الامتثال للمعايير ــــ والمساهمة في صياغتها ــــ شرطاً أساسياً لدفع عجلة نمو الصادرات، ونشر التكنولوجيا، وتعزيز كفاءة تقديم الخدمات العامة.

ولا يمكن لواضعي السياسات حول العالم، لا سيما في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل، تجاوز أهمية المعرفة بالمعايير. فالقدرة على الإبحار في عالم المعايير المعقد تعد ضرورة حتمية للنفاذ إلى الأسواق الدولية ورفع مستوى كفاءة الاقتصادات المحلية. وتُعد المعايير أيضاً أدواتٍ بالغة الأهمية في أي مجموعة أدوات متاحة لواضعي السياسات.

اختلاف المعايير وتنوعها

تتنوع المعايير في أشكالها كما تختلف في أهدافها. ومعظم المعايير تكون طوعية، حيث يضعها أصحاب المصلحة الذين يدركون حاجة الأسواق أو المجتمعات إليها. ومع ذلك، قد تصبح المعايير إلزامية إذا نصت عليها القوانين أو تم الاتفاق عليها في عقود ملزمة قانوناً. وقد تختلف باختلاف نطاقها الجغرافي، وفقاً لما إذا كانت قد وضِعَتْ على المستوى الوطني أو الدولي. وبحسب وظيفتها، تضع المعايير قياساتٍ موحدة، وتضمن التوافق والاتساق، وتعزز الجودة، فضلاً عن تحديد مصطلحات مشتركة أو تقديم إرشادات.

ويقدم هذا التقرير المشورة بشأن الأساليب المختلفة التي يمكن من خلالها توظيف المعايير كأدوات فعالة للسياسات العامة. ففي بعض الأحيان، قد يكون الخيار الأمثل للحكومة هو الابتعاد عن التدخل المباشر والسماح لأصحاب المصلحة بتطوير المعايير التي يحتاجون إليها بأنفسهم. أما في حالات أخرى، فيمكن الجمع بين المعايير وأدوات السياسات الأخرى، سواء لسد الثغرات الفنية في التشريعات أو لتعزيز فاعلية الأدوات الأخرى، مثل نُهُج القياس الخاصة بالسياسات المستندة إلى آليات السوق.

ويعتمد تطبيق المعايير الطوعية وإنفاذ المعايير الإلزامية على منظومة متكاملة من المؤسسات والسياسات العامة والخاصة، تُعرف باسم البنية التحتية للجودة. وتشمل هذه المنظومة علم القياس (الدراسة العلمية للقياس)، وتقييم المطابقة (الفحص، والتفتيش، وإصدار الشهادات)، والاعتماد، والتوحيد القياسي ذاته. وتؤدي البنية التحتية للجودة في أي بلد دوراً محورياً في مختلف مجالات السياسات العامة، مثل اعتماد الجامعات في قطاع التعليم، والتفتيش على المستشفيات في مجال الرعاية الصحية. وتساهم هذه البنية في دعم قدرة الأسواق على المنافسة، فضلاً عن تمكين تحقيق مجموعة واسعة من الأهداف الخاصة بالسياسات العامة.

الأولويات بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل

يعرض التقرير أيضاً إطاراً نظرياً يوضح كيفية تمكين البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل من التقدم نحو وضع معايير تهدف إلى تحقيق مستويات أعلى من الجودة. ويشرح التقرير سبل تعزيز المؤسسات، وتحديد أولويات الإصلاحات، وتوزيع الأدوار بين الحكومة والقطاع الخاص.

فما الذي ينبغي أن تفعله البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل لإدراج المعايير ضمن إستراتيجياتها الإنمائية؟

أولاً، اعتماد مسار واقعي للتحرك نحو تطبيق معايير أعلى للجودة، باستخدام نهج متعدد المستويات (انظر الشكل 1). ويتيح التوافق مع المعايير الدولية إمكانيةَ النفاذ إلى الأسواق والتعلم، لكن ذلك قد لا يكون دائماً مجدياً بالنسبة للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل بسبب القيود المرتبطة بالقدرات. وعند الضرورة، تكييف المعايير الدولية لتلائم الظروف المحلية، مما يتيح نمو الأسواق. وبمرور الوقت، الاتساق بصورة تدريجية مع المعايير الدولية، والاستفادة من الممارسات الدولية الجيدة، مع الحد من الازدواجية وتسهيل دخول السوق. وأخيراً، بناء المشاركة والخبرة اللازمتين لصياغة المعايير: المشاركة في اللجان الدولية التي تقوم بوضع المعايير، وإبداء الرأي بشأن النسخ الأولية منها، وجمع أصحاب المصلحة المحليين لضمان التعلم واستفادة الجميع. وتسهم المشاركة في ضمان ألا تكون المعايير إقصائية عن غير قصد. ومن شأن اتباع نهج متعدد المستويات على هذا المنوال أن يتيح التقارب التدريجي مع المعايير الدولية، وفي الوقت نفسه دعم الشمول وبناء القدرات على الصعيد المحلي.

الشكل 1: من تكييف المعايير إلى مواءمتها ثم المشاركة في صياغتها

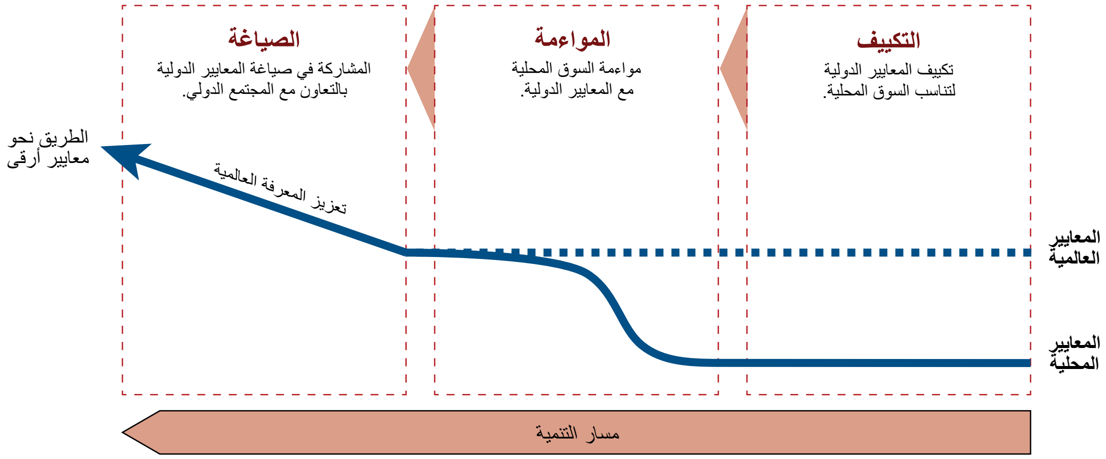

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لعام 2025.

ثانياً، التركيز على الامتثال. فالمعايير لا تُجدي نفعاً ما لم يتم تطبيقها. ومن شأن إدراج المعايير ضمن نظامٍ أوسع نطاقاً للتحقق من الامتثال ومراقبته وإنفاذه أن يحقق إمكاناتها الكاملة. غير أنه ينبغي للبلدان تحديد أولوياتها فيما يتعلق بالامتثال. ويشمل ذلك الامتثال للمعايير الطوعية والإلزامية التي تفرضها أسواق التصدير - سواء في مجال تجهيز وتصنيع المنتجات الزراعية، أو الصناعات التحويلية، أو المنتجات الصحية، أو الخدمات الرقمية - وكذلك الامتثال للوائح التنظيمية المحلية في المجالات بالغة الأهمية وعالية المخاطر.

ويجب أن يتطور دور الحكومة في ضمان الامتثال بمرور الوقت. أولاً، وضع الأسس اللازمة لبناء نظام البنية التحتية للجودة من خلال إنشاء هيئة للمقاييس والمعايير وتقديم الخدمات المتعلقة بضمان الجودة مثل الفحص والتفتيش، والتي عادة ما تقوم الحكومة بها. ثانياً، توسيع نطاق تغطية أنشطة الامتثال، واستقطاب مقدمي الخدمات من القطاع الخاص، لا سيما فيما يتعلق بالفحص والتفتيش وإصدار الشهادات. وبمرور الوقت، يجب تحقيق التوازن في النهج من خلال زيادة التعاون مع القطاع الخاص لتوفير الامتثال على نطاق واسع، وتغيير الدور الذي تؤديه الحكومة لتصبح «الحَكَم» فقط.

وداخل الحكومة، غالباً ما تبدأ الجهات التنظيمية في مختلف القطاعات من نقطة الصفر، مما يؤدي إلى إيجاد متطلبات مزدوجة ومكررة تتحول إلى حواجز محلية غير جمركية. ويجب أن تكون منظومة البنية التحتية للجودة التي تشترك فيها جميع الأجهزة والهيئات الحكومية بمثابة العمود الفقري لجميع الجهات التنظيمية، من سلامة الغذاء إلى الخدمات الرقمية. كما أن استخدام المرافق الإقليمية والاعتراف المتبادل يتيح الاستغلال الأمثل للموارد الرأسمالية والبشرية الشحيحة.

ثالثاً، التعامل مع المعايير باعتبارها أدوات مرنة للسياسات العامة. ويتطلب ذلك فهم الطرق المختلفة التي يمكن من خلالها استخدام المعايير الطوعية والإلزامية كأدوات للسياسات العامة، وكيف تختلف المعايير عن اللوائح التنظيمية، وكيف تكمل الأدوات الأخرى مثل السياسات العامة المستندة إلى السوق. وفي معظم الحالات، ينبغي للحكومات أن تسمح للأسواق بصياغة المعايير الطوعية، لأن ذلك يفيد الابتكار ونشر المعرفة. وينبغي ألا تُستخدم المعايير الإلزامية إلا فيما يتعلق بالمصالح العامة الحيوية، مثل الصحة والسلامة وحماية البيئة ومكافحة الممارسات التجارية المُضلِّلة. وتعتبر المعايير الإلزامية مفيدةً بشكل خاص عندما تفوقُ منافعُ الوقاية تكاليفَ الأضرار في المستقبل، وخاصة إذا كان الضرر المحتمل لا رجعة فيه. ويُعد النهج المختلط الذي يستخدم المعايير الطوعية لدعم اللوائح التنظيمية الإلزامية النهجَ الأمثلَ في أغلب الأحوال.

وينبغي أن تكون الإجراءات الحكومية نموذجاً للموثوقية التي تتوقعها الحكومة من الآخرين، وذلك بإلزام نفسها بتطبيق المعايير ذاتها، لا سيما في المجالات الحيوية مثل المشتريات الحكومية، والتوظيف، وجمع البيانات، وإعداد التقارير، ونشرها.

الأولويات بالنسبة للاقتصادات مرتفعة الدخل والهيئات الدولية

يتعين على الاقتصادات مرتفعة الدخل والهيئات الدولية أداء دورها أيضاً، فهناك حاجة إلى بذل المزيد من الجهود لضمان اتساق المعايير الدولية مع واقع البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل منذ البداية على النحو المبين أدناه.

أولاً، زيادة تمثيل البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل في إجراءات وضع المعايير. وتخصيص مقاعد للبلدان الأعضاء ذات الدخل المنخفض على طاولات الاجتماعات الخاصة بوضع المعايير، وتبسيط الإجراءات، وتجربة التصميمات التي تتضمن مساراتٍ متعددة للامتثال منذ البداية.

ثانياً، بذل المزيد من الجهود للحد من تجزؤ المعايير، بما في ذلك تعزيز التعاون التنظيمي على المستوى الدولي لمنع تطبيق الحواجز غير الجمركية. وتوحيد البرامج الطوعية المتداخلة واللوائح التنظيمية المتباينة التي ترفع التكاليف على الجميع، لا سيما صغار المنتجين في البلدان الأشد فقراً. ويسهم التعاون التنظيمي على المستوى الدولي وتوحيد الأنظمة المزدوجة في الحد من الهدر وزيادة الإقبال على تطبيق المعايير.

ثالثاً، تغيير نظرة المجتمع الدولي إلى المعايير في ضوء تزايد التحديات العالمية، بما في ذلك المخاطر التكنولوجية. وفي هذا الصدد، يواجه المجتمع الدولي تحدياً مزدوجاً. ففي بعض المجالات، هناك إفراط في التوحيد القياسي، مما يؤدي إلى حدوث تشابك للمعايير أو ظهور معايير دولية لا تعكس الواقع الحقيقي في البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وفي مجالات أخرى، هناك نقص بالغ في التوحيد القياسي، إذ أخفق المجتمع الدولي في إدارة المخاطر المتفاقمة للتكنولوجيات الناشئة ومسببات الأزمة التي يواجهها الكوكب.

وغالباً ما يرجع غياب المعايير الأساسية إلى نفوذ الشركات الكبرى أو التنافس الجيوسياسي. ويقدم هذا التقرير رؤية جديدة تستكشف القوى التي تضع المعايير أو تعرقلها.

سباق مع الزمن

تخوض البلدان النامية سباقاً مع الزمن؛ فالبلدان متوسطة الدخل تسعى لتحقيق الازدهار خلال جيل واحد أو أقل من ذلك، في حين تحتاج البلدان منخفضة الدخل إلى تعزيز النمو وتحسين الأحوال المعيشية لسكانها. ويتطلب تحقيق النسبة الأكبر من هذه الأهداف تحسين كفاءة الاستثمار والإنتاج والتجارة. وتمثل المعايير عصا السباق، حيث تنتقل من المختبر إلى المصنع ثم إلى الجهات التنظيمية ثم الحدود، لتعود مرة أخرى. وعندما تُصمم المعايير بعناية وتُدار بكفاءة، يكون الفريق بأكمله أسرع؛ أما إذا كانت المعايير ثقيلة أو غير مناسبة، فإن بعض المشاركين سيواجهون التعثر حتماً. وتكمن المهمة الآن في تصميم عصا سباق يسهل على المزيد من الأيدي الإمساك بها، وضمان انضمام المزيد من المشاركين إلى مضمار السباق. ويوضّح هذا التقرير كيفية تحقيق ذلك، بينما يحتوي الجدول 1 على ملخصٍ لتوصياته.

الجدول 1: التوصيات الرئيسية بشأن السياسات الخاصة بمعايير التنمية

التوصيات الخاصة بالبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل (والتي قد ترغب البلدان الأخرى أيضاً في مراعاتها)		
استخدام المعايير كمنصة للانطلاق نحو التنمية، وليس كقيد يكبّلها.	**تعلم كيفية استخدام مجموعة أدوات السياسات بالكامل، بدلاً من تطبيق السياسات الإلزامية فقط.**	**استخدام البنية التحتية للجودة لتحقيق أقصى استفادة من المعايير.**
تهيئة الظروف اللازمة للشركات للارتقاء بالجودة، وعدم فرض عملية الارتقاء هذه من خلال معايير إلزامية. وتحسين الأساسيات (بيئة الاقتصاد الكلي وسيادة القانون) في البلد المعني لخلق الطلب على المعايير، ودمج المعايير في السياسات الصناعية واسعة النطاق. **تكييف معايير الجودة بما يتماشى مع قدرة أصحاب المصلحة على الامتثال لها.** فالمعايير المفرطة في الطموح التي لا يمكن الوفاء بها تنشأ عنها مخاطر. ولكن إذا كانت هناك حاجة إلى تكييف المعايير مع السياق المحلي، فينبغي القيام بذلك بشكل منهجي لتجنب وضع عقبات أمام ذلك البلد وغيره من البلدان. وقد يساعد النهج متعدد المستويات الذي يتضمن معايير ذات درجات متفاوتة من الصرامة على تكييف هذه المعايير بصورة منهجية. **المشاركة بالحضور وإبداء الرأي في المنتديات الخاصة بالمعايير الدولية، وعرض نتائج هذه المشاركة في البلد المعني.** وحضور الاجتماعات الدولية لبعض المنظمات مثل المنظمة الدولية لتوحيد المقاييس (ISO) واللجنة الدولية للتقنيات الكهربائية (IEC) للمشاركة في وضع المعايير الدولية، واستخدام مثل هذه الاجتماعات وإجراءاتها كدروس مستفادة يجب التعلم منها. وتساعد المشاركة الافتراضية (عبر شبكة الإنترنت)، والتي أصبحت متاحة حالياً على نطاق واسع، على توفير تكاليف السفر.	**استخدام المعايير كأداة مرنة في السياسات العامة.** والجمع بين المعايير الطوعية واللوائح التنظيمية لتطبيق نُهُج السياسات الداعمة للابتكار. **إلزام جميع الجهات التنظيمية القطاعية وغيرها من الأجهزة والهيئات الحكومية باستخدام البنية التحتية للجودة[أ] بشكل دائم.** ومن شأن استخدام نُهُج موحدة للامتثال على مستوى الحكومة والاستخدام المشترك للمرافق والمنشآت مثل مختبرات الفحص أن يوفر الموارد العامة ويجنب خلق حواجز غير جمركية أمام التجارة.	**ترتيب أولويات تطوير البنية التحتية للجودة[أ] حسب متطلبات السوق والتفضيلات على مستوى البلد المعني.** ويمكن أن تكون البنية التحتية (مثل المختبرات) باهظة التكلفة، كما ينبغي أن يزداد عددها بالتوازي مع متطلبات البلدان من أجل استخدام موارد البنية التحتية للجودة على الوجه الأمثل. **تنمية القدرة على الامتثال كشراكة بين القطاعين العام والخاص.** وغالباً ما يكون الإشراف على الامتثال للمعايير أكثر فاعلية من حيث التكلفة بالنسبة للحكومة مقارنة بإجراء جميع فحوصات الامتثال في المرافق والمنشآت التابعة لها. **التركيز على توفير بنية تحتية للجودة، لا على موقعها.** وليس بالضرورة أن تكون جميع المؤسسات جيدة المستوى موجودة فعلياً في كل بلد، حيث يمكن مشاركة البنية التحتية للمختبرات باهظة التكلفة مع الشركاء الإقليميين. **توظيف الأدوات الرقمية لتحسين جودة البنية التحتية.** ويمكن للبلدان منخفضة ومتوسطة الدخل الاستفادة من توظيف التكنولوجيات الرقمية لجعل الحصول على بنية تحتية جيدة أكثر يسراً وأكثر فاعلية من حيث التكلفة.
التوصيات الخاصة بالمجتمع الدولي		
وضع معايير دولية تُلبي احتياجات البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل على نحو أفضل.	**ضمان عدم تحول المعايير نبيلة المقصد إلى حواجز أمام التنمية.**	**مواجهة التحديات العالمية.**
مساندة البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل وإشراكها في إجراءات وضع المعايير الدولية، أو المخاطرة بانخفاض إقبالها عليها. وينبغي أن تتضمن الإجراءات الشاملة لوضع المعايير آراء البلدان منخفضة ومتوسطة الدخل. وتُعد هذه المساندة ضرورة لتكون المعايير الدولية دوليةً بحق. **التشجيع على وضع معايير متعددة المستويات لتتناسب مع القدرات المختلفة للبلدان.** ويجب أن تتضمن المعايير، منذ مرحلة التصميم، مستويات متفاوتة من قدرات البلدان.	**تعميق التعاون التنظيمي على المستوى الدولي.** فاللوائح التنظيمية تزداد تعقيداً بمرور الوقت، مما يخلق مخاطر تحول المعايير إلى حواجز أمام التجارة. ويساعد التعاون المبكر بشأن اللوائح التنظيمية على تجنب ذلك. **تنظيم المعايير وتوحيدها.** حتى إذا كانت المعايير طوعية، فإن التجزؤ (المعايير المتعددة لنفس المنتج أو الخدمة) أصبح مشكلة في بعض المجالات. ولهذا يُعد دمج هذه المعايير وتوحيدها من خلال بناء الثقة والاعتراف المتبادل بها ضرورةً لا غنى عنها. **جمع المزيد من البيانات والشواهد والأدلة.** تُعد المعايير موضوعاً لا يحظى بالتقدير الكافي ولا بالدراسة الكافية. ومن المهم للغاية جمع المزيد من البيانات والشواهد والأدلة لإثراء تقييمات الأثر التنظيمي لتطبيق المعايير وإرشاد واضعي السياسات بشأنها.	**وضع المعايير والامتثال لها في الوقت الحالي أو مواجهة الأزمات في المستقبل.** وتزداد مخاطر التطور التكنولوجي غير المُقيَّد، مثل الذكاء الاصطناعي والتدهور البيئي، زيادة مضاعفة تفوق منافعه. وتُعد المعايير ضرورة لمواءمة التطور التكنولوجي مع التفضيلات المجتمعية.

المصدر: فريق إعداد مطبوعة تقرير عن التنمية في العالم لعام 2025.

أ. تشير «البنية التحتية للجودة» إلى منظومة متكاملة من المؤسسات والسياسات العامة والخاصة التي تقوم بتقديم الخدمات مثل الفحص، والتفتيش، وإصدار الشهادات، ووضع المقاييس، والاعتماد، فضلاً عن التوحيد القياسي ذاته.

مجموعة البنك الدولي

SKU 33859